اذ تشبه بعيه او مناسبة اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبتقييد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربت في زيد ليس
مجرد اشتغاله بالضمير فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد
النصب بالمفعولية خرج نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تأخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجعله نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت زيدا يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
ما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار
على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب وسيوتى فيه الامران والى هذه الصور
الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده
عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني
النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب حتى لم

يترجح النصب وتراخي يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من
الخامس ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة
على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط الا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى
لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم
مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع
الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو
لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى
القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها
الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد القيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا
وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا العدد معمولها
لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد
حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاسم الاستفهام
مثل من اكرمته ولم تقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لا معنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه
المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب

Copyright © King Saud University